العدالــة المناخيــة ومشاركــة المرأة في المنطقـة العربيـة

مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية والشبكات النسوية

ورقــة سياساتيــة

حزيــران 2022

جدول المحتويات:

العدالة المناخية ومشاركة المرأة في المنطقة العربية 1
مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية والشبكات النسوية 1
قائمة المختصرات 3
المقدمة 5
السياق: 6
أ) المستوى الدولي: 6
ب) المستوى الإقليمي العربي: 9
إدارة التغيّر المناخي والتعاون في المنطقة العربية 12
ت) المستوى الوطني 13
د) المستوى المحلي 13
التوجهات السياساتية في عدالة النوع الاجتماعي 15
أ) التمثيل وصنع القرار 15
ب) رصد البيانات المتعلقة بالعدالة الجندرية 16
ت) التكيّف 18
ث) التخفيف 19
ح) التمويل 20
خ) الحد من مخاطر الكوارث 23
المراجع: 25

قائمة المختصرات

المنتدى العربي للبيئة والتنمية	AFED
اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي	CBD
مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا	CEDARE
مؤتمر الأطراف	COP
صندوق التكنولوجيا النظيفة	CTF
الحد من مخاطر الكوارث	DRR
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	ESCWA
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	FAO
التحالف العالمي للعمل الأخضر والمساواة بين الجنسين	GAGGA
التحالف العالمي لتغير المناخ التابع للاتحاد الأوروبي	GCCA+
الصندوق الأخضر للمناخ	GCF
مؤشر التنمية العالمية	GDI
مرفق *البيئة العالمية*	GEF
التحالف العالمي للمساواة بين الجنسين والمناخ	GGCA
مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي	GGGI
غازات الدفيئة	GHG
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	GII
المبادرة العالمية لإعداد لتقارير	GRI
إطار عمل هيوغو	HFA
فريق الأمم المتحدة الدولي المعني بتغير المناخ	IPCC
الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة	IUCN
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA
جامعة الدول العربية	LAS
صندوق أقل البلدان نموا	LDCF
استراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات	LED
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
حوكمة متعددة المستويات	MLG
خطة التكيّف الوطنية	NAP
برامج العمل الوطني للتكيف	NAPA
المساهمات المحددة وطنيا	NDC
الأراضي الفلسطينية المحتلة	OPT

RAED	الشبكة العربية للبيئة والتنمية
RCREE	المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
SASB	مجلس معايير المحاسبة الاستدامة
SCCF	الصندوق الخاص بتغير المناخ
SCF	اللجنة الدائمة للشؤون المالية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SIGI	*مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الاجتماعي*
SLA	جمعية المدخرات والقروض
SLR	ارتفاع مستوى سطح البحر
SSP	المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن بتغير المناخ
UNFF	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDRR	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WB	البنك الدولي
WEC	المركز العالمي للبيئة
WPS	مؤشر المرأة والسلام والأمن

المقدمة

لم يعد التغير المناخي عبارة عن نقاشات علمية حول درجات الحرارة؛ لقد أصبح حواراً اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا يدور حول موضوع عدم **المساواة**، والذي لا يعني بالضرورة الحياد بين الجنسين. فبينما يؤثر الضعف الاجتماعي على مجتمعات بأكملها، يتم تصنيف مواطن الضعف المناخية من منظور **النوع الاجتماعي**. وعليه، تبحث الورقة السياساتية هذه أزمة المناخ التي تؤثر على المنطقة العربية بأكملها وكيفية معالجتها من هذا المنظور بشكل **عادل**.

لقد تم اختيار عدسة **"عدالة النوع الاجتماعي"** لأنها تصف التوجهات السياسية بشكل أكثر ملاءمة من "الانصاف بين الجنسين" أو "المساواة بين الجنسين". فهي تتضمن أكثر من مجرد حصة عادلة في نظام الطاقة الاجتماعي-الاقتصادي الحالي السائد على النقاشات الخاصة بالمناخ. فالأمر يتعلق بالاعتراف باحتياجات المرأة ومعرفة كفاءاتها في استخدام الموارد والحفاظ عليها، لأن لهذه المعرفة قيمة اقتصادية يمكن أن تؤدي الى اقتصادٍ مختلف - اقتصاد يحترم الناس ويحترم الكوكب.

ويتمثل الهدف الخاص بدرجة الحرارة طويل الأمد لاتفاقية باريس في الحفاظ على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين (3.6 درجة فهرنهايت) فوق مستويات ما قبل الصناعة، والحد من الزيادة فيها إلى 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت) بحلول عام 2045، والوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050، وزيادة المرونة والقدرة على التكيّف مع تغير المناخ، وتعزيز التطور في خفض الانبعاثات، وتوفير التمويل للتنمية الصديقة للمناخ. كل هذا يحتم تخفيض الانبعاثات بنسبة 50% بحلول عام 2030[1]. ويمتد مجموع ما يتعين على كل بلد الوصول إليه في مساهماته المحددة وطنيا (NDCs) فقط حتى عام 2030 ولا يصل حتى إلى هذا الهدف.

إن التزامات الدول بالإنصاف كمبدأ توجيهي، وبالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لحماية النظام المناخي للأجيال الحالية والمقبلة لم تترجم إلى إجراءات ملموسة على المستويات الدولية أو الوطنية أو المحلية. فالخيارات التي اتخذت لمعالجة أزمة المناخ لا تعكس أولويات الدول النامية أو المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. وقد وجد أن التركيز المستمر على التخفيف والحلول التقنية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بدلاً من التكيّف يزيد من عدم العدالة الناجم عن تغير المناخ على هذه المجتمعات.

[1] https://www.ipcc.ch/sr15/

السياق:

وتقرّ اتفاقية باريس بشأن التغيّر المناخي **بعدالة النوع الاجتماعي** بوصفها تحتلّ مكانة مركزية بالنسبة للتّخفيف من آثار التغيّر المناخي، والتكيّف، والتمويل، والخسارة، والضّرر، بيد أنّ السياسات لا تقرّ حتى الآن بأن إحداث نقلة في الاقتصادات صوب المجتمعات ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون يعود بالفائدة على الأغنياء والأقوياء مع استمرار استبعاد ذوي الموارد المحدودة، ولا سيّما النساء.[2]

يبلغ عدد **النساء** اللواتي يعشن في الفقر المدقع حوالي 1.3 مليار (وتربو نسبتهنّ عن 70%). فعلى الرغم من أنهن يعملن في **ثلثيّ** ساعات العالم، وينتجن **نصف** غذاء العالم و60-80% من المحاصيل الأساسية، فإنهن لا **يجنين سوى 10%** من دخل العالم، و**يمتلكن أقل من 2%** من الممتلكات.[3] وتشكّل النساء 43 بالمائة من الأيدي العاملة الزراعية في البلدان النامية و50 بالمائة تقريبا منها في الشرق الأوسط.

لا تساهم البلدان العربية إلا بنسبة ضئيلة في انبعاثات الغازات الدفيئة التراكمية، إلا أنها تتأثّر بشدّة بالمناخ الآخذ بالتغيّر. وتستدعي الجهود التي تبذلها في سبيل الوفاء بمساهماتها المحدّدة وطنيا وضع سياسات موجّهة من شأنها إيلاء مكانة محورية **لعدالة النوع الاجتماعي** في خطط وإستراتيجيّات وإجراءات التكيّف في المناطق الريفيّة، والمدن، والمناطق الساحلية. وعلى المستوى الوطني، أدرجت بعض البلدان النوع الاجتماعي والدور الذي تضطلع به النساء في مساهماتها المعتزمة المحدّدة وطنيا (المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا - الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف) (INDCs - COP21)، ومع ذلك لم يتم حتى الآن تعميم الإستراتيجيات الوطنية، والخطط، ومتابعة التنفيذ في الوزارات أو على المستويات المحلية.

أ) المستوى الدولي:

بحسب فريق الأمم المتحدة الدولي المعني بتغيّر المناخ (IPCC 2007)، سبب **الضعف الذي تعيشه النساء الريفيّات** في مواجهة التغيّر المناخي يأتي من اعتمادهن على المصادر الطبيعية لكسب رزقهن ودورهن الأساسي في العمل الزراعي وجمع المياه والوقود، وانعدام إمكانية التنبّؤ المتزايدة بالغِلال جرّاء تقلّب المناخ، والتصحّر المستمر. وفي السياقات الريفيّة، تمثّل النساء نحو 43% من الأيدي العاملة الزراعية، إلا أنهن لا يشكّلن سوى 15%[4] من حائزي الأراضي الزراعية. ويُحرمن من حقوق الملكيّة في نصف البلدان في شتّى أرجاء العالم، ويواجهن العراقيل أمام اقتراض المال لشراء الأسمدة والأدوات وأمام حصاد محاصيلهن، ولا يتمتّعن سوى بفرص محدودة للوصول إلى الأسواق لبيع محصولهن.[5]

---

[2] https://oxfamilibrary.openrepository.combitstreamhandle10546115359bk-climate-change-gender-justice-091109-en.pdf;jsessionid=B92BBF787C7F0C8307FE073EE3EA5BD7sequence=5

[3] المنظّمة النسائية للبيئة والتنمية، النوع الاجتماعي والتغيّر المناخي. لماذا تكتسب وجهات نظر النساء أهمية؟ 2009.

[4] https://www.globalcitizen.org/en/content/tech-innovation-women-farmers/

[5] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/03/25/women-in-half-the-world-still-denied-land-property-rights-despite-laws

مع تدهور جودة التربة وزيادة نُدرة المياه، يتعذّر على النساء تأمين التمويل اللازم للاستجابة لهذه الظروف المتغيّرة. وفي ظلّ عدم قدرتهن على شراء ممتلكات جديدة، يقعن في شرَك تناقص الغِلال، إلا أنه يتعذّر عليهن السعيّ للحصول على تعويض عن ذلك نظرا لعدم حيازتهن على سندات المِلكيّة لأراضيهن.

يتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال مع تضاؤل الموارد وكلّما أصبحت الأرض غير ملائمة للعيش على نحو متزايد –بحسب الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)[6]- جراء حالات الجفاف، والفيضان، وارتفاع مستوى سطح البحر. وينجم عن ذلك الإتّجار بالبشر واستغلال الأيدي العاملة. وقد وثّقت الامم المتحدة تأثير النزوح المرتبط بالمناخ على النساء لكونهن أكثر ميلا من الرجال لحياة الفقر وامتلاكهن لقدر أقل من الموارد اللازمة للتعافي من الأزمات الرئيسية الناجمة عن المناخ. إذ يتعذّر تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسيْن فيما تدمّر الكوارث البيوت. وتبيْن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) بأن من شأن تأثيرات التغيّر المناخي أن تُفضي إلى زيادة وتيرة العنف ضد النساء والفتيات، والعنف الأسري، وزواج الأطفال، والاعتداء الجنسي. وعليه، لا تزال الاستجابات للأزمة المناخية لا تعكس هذا "التأثير المتباين بين الجنسيْن".

وتتحمّل النساء الفقيرات في **المناطق الحضرية**، وطأة المشاكل الصحيّة الناجمة عن تأثيرات "جزُر الاحترار الحضرية"، ويزداد هذا الوضع في الأمراض المنقولة من الحشرات وحالات نقص المياه (صندوق الأمم المتحدة للسكان 2007). كما ولا تزال البُنية التحتيّة والتطور الحضريّة يفتقدان لمنظور عدالة النوع الاجتماعي.[7]

ينصّ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992) على ما يلي: "يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدون تاريخ). الا انه ومنذ أن تمّ التوصّل لتلك الاتفاقية ولغاية اليوم، لم يتم تناول موضوع عدالة النوع الاجتماعي في سياق النقاشات حول المناخ.

وقد انصبّ تركيز المفاوضات العالمية المبكرة حول التغيّر المناخي على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. ومنذ عام 2007 وفي الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الاطراف (COP13) حول التغيّر المناخي في بالي، أدرجت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ **موضوعا** حول النوع الاجتماعي. وجرى تشكيل التحالف العالمي لقضايا الجنسيْن والمناخ (GGCA) في كانون الأول من عام 2007 في أعقاب المحادثات التي جرت في بالي مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ضمانا لاستجابة السياسات التي تُعنَى بالتغيّر المناخي، وعملية اتّخاذ القرارات، والمبادرات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني لقضايا النوع الاجتماعي.

كما بدأ موضوع المساواة بين الجنسيْن بالظّهور في المجالات المواضيعية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بأغلبيّتها في عام 2010. وأحرزت السياسة التي انتهجها برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية والتي امتدت لعامين نجاحا في هذا المضمار.[8] إذ اعتمد الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)

[6] https://www.iucn.org/news/gender/202001/environmental-degradation-driving-gender-based-violence-iucn-study

[7] https://www.oecd-ilibrary.org/sites/129a4345-en/index.html?itemId=/content/component/129a4345-en#endnotea2z2

[8] برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية،
https://unfccc.int/files/meetings/lima_dec_2014/decisions/application/pdf/auv_cop20_gender.pdf

نهجا يراعي الفوارق بين الجنسين على نطاق الصندوق في عام 2011، كما تم استكماله بوضع خطة العمل لمواضيع النوع الاجتماعي في عام 2014، كذلك بدأت لغة النوع الاجتماعي تستخدم في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2015.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة للتنوّع البيولوجي (CBD) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر (UNCCD) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ كلها إلى المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وفي عام 2015، مهدّت اتفاقية باريس بشأن تغيّر المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهدف التنمية المستدامة (SDG) رقم 13 الطريق لذلك على المستوى العالمي، والوطني والمحلي. وقد اعتمد 193 بلدا اتفاقية باريس بالإجماع. واعتبارا من تشرين الثاني 2021 فصاعدا، لم تصدّق البلدان العربية على اتفاقية باريس باستثناء ثلاثة بلدان وهي: إريتريا، وليبيا، واليمن.

تنطبق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع من خلال قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1 على البلدان بأسرها على المستويات كلها. ويضم هدف التنمية المستدامة 13 ستّ غايات حول التمويل، والتكنولوجيا وبناء القدرات صوب اتّخاذ الإجراءات التي تُعنّى بالمناخ. ولا يدرج إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن المساواة بين الجنسيْن في أهداف التنمية المستدامة التسعة المرتبطة بالبيئة. فمن بين 231 مؤشرا في إطار أهداف التنمية المستدامة، يُدرج 114 مؤشرا منظورا يراعي البيئة إلا أنها لا تشير إلى النوع الاجتماعي باستثناء 20 منها.[9]

فيما تتراوح اللغة من "المساواة القائمة على النوع الاجتماعي" إلى "المستجيبة للنوع الاجتماعي" الى "البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي"، فإنها لا تزال تفتقد لمبدأ **عدالة النوع الاجتماعي،** والذي يركّز على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. لذا، يتعيّن **للانتقال العادل** الذي يُحدث تحويلا حقيقيا أن يقرّ بأن:

- التغيّر المناخي ينحو لمفاقمة أوجه عدم المساواة بين الجنسين،
- النساء لسن ضحايا فحسب، بل هن عوامل تغيير تمتلك المعرفة والمهارات الفريدة، وبالتالي يتوجّب إدراجهن في صميم القرارات حول تدابير التكيّف،
- يُعدّ الترابط بين النوع الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمناخ أمرا أساسيا بالنسبة لتحقيق **العدالة المناخية**.

يتعيّن أن تحدّد أوجه **<u>الترابط</u>** القائمة على النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة والمناخ السياسات، وأن تقع في صميم خطاب المناخ.

[9] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2012)، حاله المدن العربية 2012: تحديات التحول الحضري، الطبعة الثانية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي الأمم المتحدة (2015) " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، A/RES/70/1.

ويقتضي التصميم الدقيق **للسياسات المناخية لعدالة النوع الاجتماعي** النظر بعناية في التجربة السابقة، لا سيّما كيف ألحقت التدابير السياساتية لبعض المنظمات "الخضراء" الضّرر بمصالح النساء. إذ يسفر تقييد الوصول إلى الوقود الاحفوري أو تحديد حصص فردية لاستهلاك الطاقة في الشمال عن زيادة عبء العمل المنزلي الذي يقع على كاهل النساء في الجنوب. وتتجاهل سياسات من هذا القبيل أوجه التفاوت الإقليمية بين الجنسيْن في تقسيم العمل أو في التكنولوجيات البديلة. ويحرم تطبيق بعض السياسات الدولية النساء في البلدان النامية من الوصول إلى الكيروسين لاستخدامه في الطبخ دون تزويدهن ببدائل صديقة للبيئة. ان تجنّب استخدام هكذا سياسات يحتم ربط الهيئات والسياسات الدولية بخبراء في مجال النوع الاجتماعي والتنمية من البلدان النامية بصفتهم يشكّلون دائرة مميّزة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

ب) المستوى الإقليمي العربي:

يبيّن تقرير فريق الأمم المتحدة الدولي المعني بتغيّر المناخ (IPCC 2018) بأنه يتعيّن على البلدان خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى النصف بحلول عام 2030 وإلى الصفر بحلول عام 2050 للحيلولة دون ارتفاع درجات الحرارة أكثر من 1.5 درجة °م بموجب اتفاقية باريس لعام 2015.[10] ففي عام 2012، صُنّفَت المنطقة العربية على أنها "بقعة ساخنة" على صعيد المناخ (تقرير البنك الدولي الذي يحمل عنوان " اخفضوا الحرارة: مواجهة الواقع المناخي الجديد"). ويؤدي الإشعاع الشمسي العالي وامتصاص التربة وتخزينها للحرارة إلى تأثيرات جُزر الاحترار، وتدني جودة الهواء في المدن، وتطرّف درجات الحرارة.[11] ويشير تقرير البنك الدولي وجامعة الدول العربية لعام 2021 حول التكيّف إلى زيادة محتملة لدرجة الحرارة تتجاوز 2°م بحلول عام 2100، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن انخفاض معدّل هطول الأمطار، وزيادة الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر. وسيؤثّر هذا تأثيرا كبيرا على النساء. وعلى المستوى الإقليمي، حدّدت الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2030 (3) التغيّر المناخي بوصفه أحد الأولويّات الحضرية الستّة التي يتعيّن العمل على معالجتها على وجه الاستعجال.[12]

قد تشهد المنطقة العربية ارتفاع معدّل درجات الحرارة 4 درجات[13] بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. ففي تموز 2020، وصلت درجة الحرارة في بغداد إلى 125 درجة فهرنهايت. وقبل ذلك، سُجِّلَت أعلى درجات الحرارة عالميّا في البصرة بالعراق ومطربة بالكويت، حيث وصلت فيهما إلى 129 درجة فهرنهايت.[14] وتؤدي موجات الحرّ إلى انقطاع التيّار الكهربائي في المنطقة العربية،[15] ويعود ذلك جزئيا إلى استخدام المكيّفات. وتقع 70 بالمائة من البلدان الأكثر معاناة من الإجهاد المائي في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. وتتوقّع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن ينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى النصف بحلول عام 2050.

في عام 2017، بلغ عدد سكان البلدان العربية 413.5 مليونا يقطن 63 بالمائة منهم في المدن. ويعكس هذا العدد نموّا سكانيا يفوق أربعة أضعاف ما بين عاميّ 1970 و2010. ومن المتوقّع أن يبلغ إجمالي عدد السكان

[10] https://www.ipcc.ch/sr15/
[11] https://lb.boell.org/en/2016/12/12/perspectives-9-assessing-gender-concerns-climate-change-projects-arab-countries
[12] https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2017/05/Arab-Strategy-English.pdf
[13] https://www.undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals/goal-13-climate-action
[14] https://arabcenterdc.org/resource/climate-change-in-the-arab-world-an-existential-threat-in-an-unstable-region/
[15] https://www.sciencedaily.com/releases/2013/07/130719103146.htm

في المنطقة العربية 635 مليونا بحلول عام 2050.[16] ومن شأن هذا التوسّع الحضري والنمو السكاني السريعين أن يزيدا اعتماد السكان على الواردات الغذائية في العالم.[17] إذ أشارت التقديرات إلى أن 50 مليون شخص في المنطقة كانوا يعانون من سوء التغذية الحادّ في عام 2019، وكان ذلك في الدول التي شهدت صراعات وأوضاع لجوء ونازحين. كما يتأثر ساحل البحر الأبيض المتوسّط ومنطقة الدلتا في مصر بشكل كبير بالتغيّر المناخي الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر،[18] مما يسفر عن وقوع الفيضانات الساحلية وتسرّب المياه المالحة التي تؤثر على اقتصاد مصر وأمنها الغذائي تأثيرا سلبيّا ومباشرا.

يعيش قرابة 25 بالمائة من السكان على امتداد المنطقة العربية تحت خطّ الفقر.[19] وتشكّل النساء أكبر نسبة من هذه المجموعات الفقيرة والمستضعفة. ويفاقم عدم التكافؤ في الوصول إلى الموارد ونُدرة فرص كسب الرزق أو البدائل وانعدام المشاركة في اتخاذ القرارات ضعف النساء، مما يقلّص من قدراتهن على التكيّف. وما يزيد استفحال هذا الوضع هو افتقارهن لإمكانية الوصول إلى التمويل أو الفرص من أجل تحسين وتنوّع سبُل معيشتهنّ.

وتمسّ تأثيرات تغيّر المناخ على تدهور الأراضي على المدى البعيد[20] المناطق الحرجية في شمال أفريقيا وبلاد الشّام،[21] وهي المناطق التي فيها تحسّن المحاصيل التقليدية جودة الأرض واستقرارها، وتكافح التصحّر، وتحدّ من الإجهاد المائي، وتحسّن جودة الهواء، وتوفر مَواطن للحشرات والحيوانات المحليّة. وتودي حرائق الغابات، والجفاف، والعواصف الكهربائية والرملية، وعواصف الرياح، والفيضانات المفاجئة بحياة الناس، وتتسبّب بالضّرر، وتدمّر آلاف المنازل وملايين الهكتارات من الأرض.[22]

الا ان وضع النساء لا زال كما هو حيث لا يؤخذ برأيهن حول كيفية تحديث أساليب الريّ، أو كيفية تصميم إستراتيجيات إدارة المياه، أو حتى كيفية تخطيطها أو تطبيقها.

وما يعقّد النقاش حول المناخ هو امتلاك بعض البلدان العربية لاحتياطات هائلة عالمية من النفط الخام وعدم مراعاة الوقائع ذاتها أو احتياجات بلدان عربية أخرى.[23]
وفي الأراضي الفلسطينية المحتلَّة،[24] تسيطر إسرائيل على 80 بالمائة من آبار المياه الجوفية في الضفة الغربية. وفي غزة، يُحرم الناس من الوصول إلى 20 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تقع ضمن "المنطقة العازلة" التي رسمت إسرائيل حدودها. كما يشكل سوء ضبط الهواء والتربة والمياه والذي تتسبب به المستوطنات الإسرائيلية مزيداً من التهديدات البيئية في الضّفة الغربيّة والقدس[25]، وقد جرى هدم مائة وثمانية عشر (118)

---

[16] https://arabcenterdc.org/resource/climate-change-in-the-arab-world-an-existential-threat-in-an-unstable-region/
[17] https://www.mei.edu/publications/interconnected-trade-food-security-and-stability-gcc-and-mena
[18] التكيّف في مصر من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ (adaptation-undp.org)
[19] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "المنطقة العربية وغرب آسيا"، في تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية 4: إدارة المياه في ظلّ انعدام اليقين والمخاطر، المجلّد 2، الصفحة 706–722 (باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).
[20] https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/climate-change-land-degradation-and-desertification
[21] https://www.fao.org/3/k9769e/k9769e00.pdf
[22] https://www.middleeasteye.net/discover/climate-emergency-middle-east-extreme-weather
[23] https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm
[24] https://al-shabaka.org/briefs/climate-change-the-occupation-and-a-vulnerable-palestine/
[25] https://ceobs.org/un-report-details-environmental-degradation-in-west-bank-and-gaza/

منشأة للمياه والصرف الصحّي في فلسطين خلال الفترة 2012-2013.[26] من جهة أخرى، يُلحق انعدام الأمن الغذائي في الوقت الراهن الضّرر بثلث الفلسطينيين،[27] ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة، نظرا لأن 85 بالمائة من الزراعة في فلسطين هي بعلية،[28] بالتوازي مع وجود توقّعات بانخفاض معدّل هطول الأمطار بنسبة 30 بالمائة في شرق البحر الأبيض المتوسّط.[29]

وقد ربطت الأمم المتحدة الهجرة الجماعية والعدد غير المتناسب من اللاجئين والنازحين داخليا في الشرق الأوسط[30] بالتدهور البيئي الشديد والكوارث الطبيعية.[31] ففي عام 2017، تشرّد 18.8 مليون مشرّد داخلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرقيّ آسيا، حيث تشرّد ما يربو عن 11.8 مليون منهم جراء اندلاع الصراعات. وعالميا، تشكّل النساء 80% تقريبا من المشرّدين بفعل التغيّر المناخي. وتُحرم مليار امرأة على مستوى العالم من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لمواجهة هذه الأزمات.[32] ولا يزال القانون والسياسات الدولية لا يعترفان بهؤلاء المهاجرات بصفتهن "لاجئات بسبب التغيّر المناخي".[33] لذا، يتعيّن إدراج هذه المجموعات في تعريفات المهاجرين حتى وإن لم تجتز الحدود[34]. وسوف يشرّد ارتفاع مستوى سطح البحر والحرّ عددا أكبر من الناس في الدول العربية.[35] لذا يتوجّب إعادة النّظر في السياسات التي تجاهلت المجتمعات المهمّشة من اللاجئين والمهاجرين من منظور أكثر مراعاة للمساواة بين الجنسيْن.

تعقّد أوجه التبعيّة العابرة للحدود بين بلدان المنطقة الاستجابات لهذه الأوضاع الجديدة.[36] إذ يصبح العراق أكثر ضعفا بفعل اعتماده على تركيا وإيران في إمدادات المياه الثابتة.[37] وتعتمد سوريا على المياه التي مصدرها نهر الفرات وتركيا. وكانت سوريا قد عانت من حالات نقص كبير في المياه عندما أقدمت تركيا على بناء السّدود وحدّت من تدفّق المياه إليها.[38] ويتعرّض الفلسطينيون لحالات من الضعف والتحدي جراء اعتمادهم على المياه التي يجري شراؤها من القوة المحتلة. لذا، يتعيّن على بلاد الشام

[26] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات الفلسطينيات: تموز 2012–حزيران 2014" (بيروت، 2015، E/ESCWA/ECW/2015/Technical Paper.2)، صفحة 21. 30 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، النساء والموارد الطبيعية، صفحة 23. 31 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، " النساء والبيئة". يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي: http://beijing20.unwomen.org/en/in-focus/environment

[27] https://www.wfp.org/countries/palestine

[28] مساعدة الأراضي الفلسطينية على التكيّف مع التغيّر المناخي (lse.ac.uk).

[29] http://www.climasouth.eu/sites/default/files/Technical%20Paper%20N.2%20Palestine%20%282.0%29_amend%20RT%20040717.pdf

[30] https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522

[31] https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf

[32] https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2018/

[33] https://www.unhcr.org/en-us/climate-change-and-disasters.html

[34] https://www.npr.org/sections/goatsandsoda/2018/06/20/621782275/the-refugees-that-the-world-barely-pays-attention-to

[35] https://carnegieendowment.org/2017/03/29/refugees-and-displacement-in-middle-east-pub-68479

[36] https://www.gwp.org/en/GWP-Mediterranean/WE-ACT/News-List-Page/transboundary-water-cooperation-deliberated-during-mena-regional-workshop-in-beirut-3-4-march-2020/

[37] https://carnegie-mec.org/diwan/83256

[38] https://observers.france24.com/en/20200811-syria-along-euphrates-villagers-accuse-turkey-starting-water-war

والمغرب ودول الخليج الحفاظ على علاقات سياسية مستقرّة لحماية شبكات الكهرباء العابرة للحدود والمشتركة المحتملة.[39]

إدارة التغيّر المناخي والتعاون في المنطقة العربية[40]

توفّر جامعة الدول العربية مظلّة لكلٍ من وضع جدول الأعمال رفيعة المستوى والتعاون الفني؛ إذ تدعم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا التعاون، فيما قد تضطلع منظمات إقليمية أخرى بتنفيذ أنشطة برامجية.

الجهات الفاعلة من غير الدول

هناك مآخذ على الشبكات الإقليمية للجهات الفاعلة العربية من غير الدول (الأوساط الأكاديمية، ومجموعات المجتمع المدني، والأعمال التجارية، والمدن) بأنها غير متكافئة ومجزّأة؛ وحتى الآن لم يجرِ إدماج مجموعات المجتمع المدني ومؤسسات الأبحاث التي تشارك في اجتماعات الإسكوا في التعاون الإقليمي الحكومي. وتضمّ الأمثلة على هذه الشبكات المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED) (منظّمة غير حكومية دولية تتّخذ من بيروت مقرّا لها)، والشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED) (يقع مقرّها في القاهرة)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة (RCREE) (منظمة حكومية دولية ذات وضع دبلوماسي تجري استضافتها في القاهرة)، والمجلس العربي للمياه (منظمة غير ربحيّة إقليميّة تجري استضافتها في القاهرة)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE) (منظمة غير ربحيّة دوليّة ذات وضع دبلوماسي يقع مقرّها في القاهرة)، وخبراء البحر الأبيض المتوسط المعنيّون بالتغيّر المناخي والبيئي (شبكة تضم 600 عالم ولها أمانة في فرنسا). وتشكّل حركة الشباب العربي للمناخ، التي أُنشئَت في عام 2012، جزءا من الشبكة الدولية للعمل المناخي. ولا تتمتّع منظمات المجتمع المدني العربي وشبكاته بحضور أو نفوذ قويّ في مؤتمر الأطراف (COPs) أو السياسات على المستوى الوطني. ويرجع ذلك إلى:

1. ضعف الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية: ضعف المؤسسات الإقليمية
2. عدم وضوح غايات التنفيذ، والأدوار، وآليّات التعاون
3. محدوديّة الشفافية والمساءلة
4. الصوامع المؤسسيّة
5. محدوديّة القدرات على الانخراط في نقاش وهيكلية عالميْن حول المناخ.
6. ضعف القدرات على التعاون حول نقل التكنولوجيا والتمويل المناخي.

تحتاج المنطقة لما يلي:

1. مبادرات إقليمية إستراتيجية تُعنَى بالتنفيذ
2. خطط عمل إقليمية مفصَّلة ذات غايات وإستراتيجيّات وأدوار واضحة
3. مراجعة ومتابعة منتظمتيْن

[39] https://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=454

[40] https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_gear-i_climate-change_en_web-v2.pdf

4. أوجه ترابط بين التغيّر المناخي وأهداف التنمية المستدامة في الحوكمة الإقليمية
5. الشفافية في أنشطة الحوكمة الإقليمية واجتماعاتها
6. حشد المؤسسات العربية التي تُعنَى بتمويل التنمية من أجل ضمان استدامة التمويل المناخي للمساعدة العلمية والتقنية في المنطقة.

لا بدّ أن يشمل ذلك **أشكال التمثيل، وتعيين الأدوار والمسؤوليات، والحقوق، والقدرات على التكيّف، والمرونة، والمخاطر، ومكامن الضعف، التي من شأنها أن تحقّق العدل المناخي للنساء.**
لم تفضِ الاستثمارات الأخيرة في تعليم النساء في المنطقة إلى إدماجهنّ في النقاش حول المناخ أو الاقتصاد.[41] إذ لا تزال النساء يؤدين عملا غير مدفوع الأجر في الزراعة وفي العمالة الحضرية غير المنظّمة. ولا تملك الإناث سوى أقل من 10% من الأراضي الزراعية، ولا تتجاوز نسبة تمثيلهن في الحكومات العربية 9% أيّ نصف المعدّل العالمي. ولهذا، يُسجّل غياب النساء عن محافل اتّخاذ القرار وكذلك عن الاتفاقيات البيئية الدولية.

ت) المستوى الوطني

تُعدّ الروابط القائمة بين السياسات المناخية **التي تراعي عدالة النوع الاجتماعي** ونماذج التنمية المستدامة **التي تراعي أيضا ذلك** عنصرا حاسما لضمان فعالية التكيّف والتخفيف من آثار التغيّر المناخي. ولهذا السبب، يتعيّن أن تستند التنمية الوطنية وخطط التغيّر المناخي على:

- التحليل المنهجيّ للنوع الاجتماعي،
- وجمع البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس واستخدامها،
- والنقاط المرجعيّة والمؤشرات التي تُعنَى بالعدل بين الجنسيْن،
- والأدوات العملية الرامية لتحقيق **العدالة المناخية والإنمائية** التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي.

في حين قد تشير برامج العمل الوطني للتكيّف (NAPAs) إلى أبعاد التكيّف المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي ما فتأت تتقاعس عن اتّخاذ إجراء بشأنها باتّباع الطرق الملموسة، يتعيّن على النساء تطوير إستراتيجيّات تُعنَى بالتغيّر المناخي والنوع الاجتماعي على المستوى الوطني لبلدانهنّ ومنطقتهنّ، والعمل على تحديثها، ووضعها موضع التنفيذ. ويتطلّب ذلك أن تُقدم الوزارات، والمجالس الوطنية، والوكالات المحلية، والمعاهد، وهيئات التخطيط على إدراج المجموعات النسوية في هذه العملية وإدماج الحلول الابتكارية للمناخ التي تضعها النساء فيها. وينبغي إفساح المجال أمام المجموعات النسائية لمساءلة الوكالات الوطنية عن التنفيذ.

د) المستوى المحلي

ترتبط عدم القدرة على مواجهة التغيّر المناخي ارتباطا مباشرا بالقدرات على التكيّف وذلك كما يتّضح في الإطار الذي يُعنَى بالمخاطر لتقرير التقييم الخامس (AR5) لفريق الأمم المتحدة الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC). وترتبط هذه القدرات بالوصول غير المتكافئ إلى الموارد، وبالأعراف الثقافية، والبُنَى الاجتماعية

[41] https://lb.boell.org/en/2016/12/12/perspectives-9-assessing-gender-concerns-climate-change-projects-arab-countries#_ftn6

القائمة.[42] لذا، من شأن **ومن شأن إدراج عدالة النوع الاجتماعي في خطط العمل المناخية المحلية أن تضيف بعداً من أبعاد القدرة على التكيّف مع منظور النوع الاجتماعي عند تعريف المناطق الأكثر تأثراً بالتغيير المناخي**. ونظرا للدور المركزي الذي تضطلع به المساواة بين الجنسيْن بالنسبة للقدرة على التكيّف، تعتمد فعالية بلد أو منطقة ما في التكيّف مع آثار التغيّر المناخي على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديه(ا). كما تُبيّن المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة (SSP) بأن المسارات ذات التأثير العالي هي التي تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي (المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك 1، 5) (SSP1, 5).[43]

وحتى الآن، لم يجر بعد إدماج الحكومات المحليّة والمجتمع المدني والمنظمات غير الرسميّة من الجنوب في عمليات اتّخاذ القرارات الوطنية والدولية؛ إذ أصبحت المساءلة أمام مصالح المانحين تتفوق على الاحتياجات المحلية. ولم تنفتح بعد هيكليّات الحوكمة المتعدّدة المستويات على الحكومات والمنظّمات المحليّة، حيث لا يُنظّر إليها أحيانا على أنها شريكة في مصادر التمويل هذه، بل على أنها منافسة لها.[44]

[42] Alston, M. Women and adaptation. *Wiley Interdiscip. Rev. Clim. Chang.* **4**, 351–358 (2013)

[43] https://www.oecd-ilibrary.org/sites/567d99a0-en/index.html?itemId=/content/component/567d99a0-en

[44] Climate Policy Journal. Sarah Colenbrander, David Dodman and Diana Mitlin. Using climate finance to advance climate justice: the politics and practice of channeling resources to the local level. September 2017.

التوجهات السياساتية في عدالة النوع الاجتماعي

أ) التمثيل وصنع القرار

خلال آخر مؤتمر عقد حديثاً للأطراف ذات العلاقة حول اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) شكلت النساء ما نسبته 38%، و26% و36% من الوفود الحكومية. وقد كان ما نسبته 45% و 15% و 27% من أعضاء المكتب من النساء؛ بينما كان 47% و 48% و 45% من مندوبي المنظمات غير الحكومية من النساء، على التوالي. كما شكلت النساء حوالي 29% من الأعضاء المشاركين من مرفق البيئة العالمية لمراكز التنسيق الوطنية (GEF) و 24% من مراكز التنسيق لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (UNFF)، و18% من أمناء مركز البيئة العالمي (WEC) و 4% من رؤساء المركز، وكذلك ما نسبته 12% من رؤساء وزارات قطاع البيئة و48% [45]من قادة حزب الخضر المنتخبين وطنياً.

وقدأظهر تقرير تركيبة النوع الاجتماعي الصادر في عام 2015 من قبل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في اجتماع الأطراف المتعاقدة COP20[46] أن النساء يشكلن حوالي 36% من التمثيل الوطني وحوالي 26% من رؤساء الوفود. وتعتبر دائرة النساء والنوع الاجتماعي[47] في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ائتلاف من مجموعات المجتمع المدني التي تدعو إلى تمثيل أكبر للمرأة داخل المفاوضات المناخ.

مشاركة النساء في مؤتمر الأطراف كممثلات قُطريات

[45]

[46] [46] 1616138 (unfccc.int)

[47] https://womengenderclimate.org/our-background/

تقيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة المرأة باستخدام مؤشرات من ثلاث فئات وهي: أ) جهات الاتصال الجندرية في وزارات البيئة؛ ب) السياسات والبرامج الجندرية في وزارات البيئة؛ ج) الروابط البيئية في الآليات الوطنية لشؤون المرأة. تظهر الأبحاث أن إقصاء النساء من المشاركة في الاجتماعات يؤدي الى عدم معرفة احتياجاتهن. لذا، على السياسات التأكيد على التالي:

1. يجب على منظمات تمويل المناخ تحسين التوازن الجندري.

2. يجب على الحكومات الالتزام **بمشاركة وقيادة** للمرأة بالتساوي في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ.

3. ينبغي لمنظمات المجتمع المدني مساءلة الحكومات حول تنفيذ الإجراءات المناخية.

4. تحتاج تدفقات رأس المال العام والخاص حول نتائج المناخ إلى زيادة تركيزها على مشاريع التخفيف والتكيّف والقدرة على المواجهة بحيث تكون **منصفة للنوع الاجتماعي**.

5. ينبغي للحكومات أن تعمل مع القطاع الخاص من أجل مشاريع خالية من الانبعاثات، ومقاومة للمناخ، و**منصفة للنوع الاجتماعي**.

في ظل علاقات القوى الحالية غير المتكافئة من حيث النوع الاجتماعي، تعكس الاستراتيجيات عدم المساواة الجندرية وتعززها، بدلاً من أن تمثل أفضل خيارات التكيّف. وفي حين أن المرأة تحتل مكانة بارزة في العمل البيئي، إلا أن تمثيلها لا يزال ضئيلاً في عملية صنع القرار لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا والتمويل والتنفيذ وإدماج أهداف التنمية المستدامة في سياسات المناخ وما الى ذلك.

ومع المراجعة المنتظمة للمساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، لا يزال هناك مجالاً لبناء نهج نوع اجتماعي أكثر استجابة من أجل التخفيف من حدة التغيّر المناخي والتكيف معها.

ب) رصد البيانات المتعلقة بالعدالة الجندرية

لا يزال مشهد الإبلاغ عن مقاييس النوع الاجتماعي في تراجع مقارنة بمقاييس المناخ الأخرى، مما يحد من قدرة الممولين في هذا المجال على دمج هذه المقاييس. وتحتاج المبادرات الخاصة باستدامة الصناعة وإعداد تقارير المناخ - على سبيل المثال مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB) أو مبادرة التقارير العالمية (GRI) - إلى العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني لتطويرها.

،حالياًلا تتوفر بيانات جندرية معيارية للمؤشرات في إطار ثمانية من أهداف التنمية المستدامة التسع المتعلقة بالبيئة. في إطار أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، كمايجب تطوير مؤشرات جندرية - على سبيل المثال الهدف 14 - الحياة المائية، والهدف 15 - الحياة على الأرض والتنوع البيولوجي.

وتفتقر العديد من البلدان إلى بيانات جندرية حول المياه، والإنتاج المستدام، والمناخ، والطاقة، والمدن، بينما تتوفر البيانات بشكل منهجي لمؤشر واحد فقط من المؤشرين الفريدين حول النوع الاجتماعي والبيئة ضمن إطار الهدف 9.5 من أهداف التنمية المستدامة.[48]

يوثق مؤشر النوع الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية (SIGI)[49] المؤسسات الاجتماعية التمييزية التي تؤثر على حياة النساء والفتيات، ويصفها بأنها "تقيد وصول [النساء والفتيات] إلى العدالة والحقوق وفرص التمكين"، وبالتالي فهي"تقوض تمثيلهن وسلطتهن في اتخاذ القرار".

وبالإضافة إلى مؤشر التنمية في النوع الاجتماعي[50]، ومقياس التمكين في النوع الاجتماعي[51]، ومؤشر المرأة والسلام والأمن[52]، يعكس **مؤشر عدم المساواة في النوع الاجتماعي** (GII) عدم القدرة على التكيّف في البلدان المتأثرة والأكثر عرضة للتغّير المناخي. كما انه يقيس الجوانب التي تقلل من قدرة المرأة على التكيّف مع أزمات المناخ، مثل صحة الأم والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية.[53] ويشكل هذا المؤشر والمسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة (SSPs) الآن إطارًا للنقاش حول علوم المناخ.

مؤشر التنمية الجندرية (GDI): هذا المؤشر مصمم ضمن تقارير التنمية البشرية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتضمن مقاييس الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي.[54]

مؤشر المرأة والسلام والأمن (WPS): يركز هذا المؤشر الذي وضعه معهد جورجتاون للمرأة على ثلاثة أبعاد: الإدماج (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) والعدالة (القوانين الرسمية والتمييز غير الرسمي) والأمن (العنف والسلامة).[55]

مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي (GGGI): الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، و الذييتضمن أربعة محاور: المشاركة الاقتصادية، والتحصيل العلمي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي.[56]

تشير خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين في عام 2019 COP 25 إلى عدم كفاية هذه البيانات. لا تزال المؤشرات

---

[48] UN-Habitat (2012) حالة المدن العربية 2012: تحديات التحول الحضري ، الإصدار الثاني ، موئل الأمم المتحدة ، نيروبي ، الأمم المتحدة (2015) "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" .http://www, A/RES/70/1

[49] The World Economic Forum. The Global Gender Gap Insight Report (2108)

[50] https://www.genderindex.org/

[51] https://www.nature.com/articles/s41467-020-19856-w#ref-CR12

[52]معهد جورج تاون لسلام وأمن المرأة ومعهد أبحاث السلام أوسلو. مؤشر المرأة والسلام والأمن 20/2019: تتبع السلام المستدام عبر الدمج والعدالة والأمن للنساء. (GIWPS and PRIO, 2019

[53] Bardhan, K. & Klasen, S. مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالنوع الاجتماعي: مراجعة نقدية.(1999) 1010–985 ,**27** ,*World Dev.* .

[54] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مؤشرات التنمية البشرية إحصائيات 2018

[55] *Update*. http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2018_technical_notes.pdf (2018).

[56]معهد جورج تاون لسلام وأمن المرأة ومعهد أبحاث السلام أوسلو. مؤشر المرأة والسلام والأمن 20/2019: تتبع السلام المستدام عبر الدمج والعدالة والأمن للنساء. (GIWPS and PRIO, 2019

المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي طورتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)وغيرهما غير مرتبطة جميعها بالبيئة (UNSD، 2019). في آذار 2019، أصدر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) "إحصاءات النوع الاجتماعي والبيئة: إطلاق العنان للمعلومات اللازمة للعمل وقياس أهداف التنمية المستدامة". وهو يقترح **18 مؤشراً جندرياً وبيئياً** في مجالات الأولوية التالية: الحق في الأرض والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ الحصول على الغذاء والطاقة والمياه والصرف الصحي؛ تغير المناخ والإنتاج والاستهلاك المستدامين والصحة؛ والمرأة في صنع القرار البيئي على جميع المستويات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة).[57]

ت) التكيّف

يغطي مصطلح "التكيّف" مجموعة واسعة من الاستجابات؛ من المشاريع الضخمة مثل بناء الجدران البحرية، إلى التدخلات على المستوى المحلي التي تحركها مبادرات الناس؛ على سبيل المثال، تغيير المحاصيل التي يزرعونها، أو الحصول على التأمين، أو سبل العيش البديلة المقاومة للتغيرات المناخية. إن ضعف المرأة في الجنوب العالمي يتطلب توجيه الموارد نحو التكيّف مع مصالحها الخاصة. إلا أنه لدى التعامل مع هذا الامر باعتباره مسألة فنية أو تكنولوجية، يجعله يميل إلى التركيز على البنية التحتية بدلاً من الممارسات التنظيمية والنظامية وعلاقات القوى. ويؤثر هذا على كيفية تأثير تمويل التكيّف في **العدالة الإجرائية وعلى عدالة التوزيع**. وتحتاج **سياسات المناخ المتعلقة** بعدالة النوع الاجتماعي إلى إعادة تشكيل العلاقات السياسية لتعزيز عمليات أكثر شمولاً بالإضافة إلى نتائج أكثر إنصافًا. فقط عند إعادة تصميمه بهذه الطريقة، سيبدأ تمويل التكيّف في معالجة المظالم التي تكمن وراء قابلية التأثر بالمناخ.

يجب ان يسبق تدابير التكيّف الفعالة التي تعالج حصول المرأة المحدود على رأس المال (بسبب الأعراف الاجتماعية - على سبيل المثال ، التمييز، والعنصرية، وقلة الحركة، والحواجز المادية - المال، الحصول على السلع بسبب دورها في تقديم الرعاية، وعملها في المشاريع العائلية، إلخ.) تقييمات الضعف التي تدرس الطرق التي يتقاطع بها النوع الاجتماعي مع العرق والأصول الاقتصادية والوضع الاجتماعي. ولكون هذه الجوانب ديناميكية بطبيعتها فكذا هي قدرات النساء على التكيّف. ويتطلب ذلك فحصًا مستمرًا لأوجه عدم المساواة وأسبابها الجذرية وسياقاتها.

مثال على ذلك: يعد تكيف المزارعات في أنظمة البذور المحلية والحفاظ على المحاصيل وتنويعها أساسياً للتكيف الناجح، مع ذلك لا يزال تجاهلها قائماً في إجراءات التكيّف. تعد أنظمة البذور المحلية للمرأة - الاختيار والتخزين والإنتاج والتوزيع والتبادل - مصدرًا غنيًا لخيارات التكيّف مع أزمات المناخ الحالية. لكن لا تزال الخيارات التكنولوجية مثل التحديث الزراعي (على سبيل المثال، استبدال الأصناف المحلية بالهجينة) و / أو خصخصة الموارد الطبيعية مفضلة على غيرها. يخفض هذا التركيز لقوة الشركات في الزراعة من الدور المركزي للمرأة في إدارة الهندسة الوراثية للنباتات.

[57]المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2018. (2018).

مثال آخر هو جمعيات الادخار والقروض (SLAs) التي تمكن الرجال والنساء من تقييم المخاطر، وتحديد أولوياتها، والحصول على الائتمان، واتخاذ القرارات التي تبني قدرتها على التكيّف مع آثار تغير المناخ.

يتطلب تعميم التكيّف مع المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية تطوير وتحديث المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، وتنفيذ استراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات (LEDs)، ووضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، بالتعاون مع جهات فاعلة متعددة التخصصات ومن الحوكمة متعددة المستويات. تتطلب الإجراءات المنسقة للحوكمة متعددة المستويات من قبل الحكومات والسلطات والوكالات المحلية اعتماد نهج المسؤولية المشتركة.

ث) التخفيف

تميل مناقشات التخفيف حول الطاقة المتجددة للكهرباء لتشغيل الأجهزة والمعدات والبنزين والديزل للمحركات والنفط وتوصيل الغاز الطبيعي، وما إلى ذلك، إلى إقصاء النساء.[58] وبالتالي، فإن سياسات الطاقة **"تتجاهل النوع الاجتماعي"** وتفشل في معالجة قدرة البلدان النامية على التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. على الصعيد العالمي، يؤثر هذا على ملياري شخص، معظمهم من النساء. ومع تفاقم الآثار البيئية، تقضي النساء ساعات أطول في جلب الحطب وتأمين المياه وحراثة الأراضي الزراعية وطحن الحبوب. على البلدان التي تعي هذا الأمر ان تمنح المرأة الحق والفرصة للمشاركة بشكل مباشر في صنع القرار المحلي والوطني والإقليمي بشأن مسائل الطاقة.[59]

يعتبر النقاش حول وقود الكتلة الحيوية مثالاً على المكان الذي يطبق فيه الأثرياء وذوي النفوذ الحلول التكنولوجية للتخفيف من تغير المناخ الذي له آثار سلبية خطيرة على النساء المستبعدات في عملية صنع القرار.[60] وقد تم انتقاده باعتباره حلاً يضر بالفقراء لا سيما النساء في البلدان النامية (على سبيل المثال، أوكسفام 2008 أ)[61]. وبالمثل، تم تحديد النقاش حول حلول سوق الكربون كآلية تجاهلت استجابات التخفيف النسائية في المنطقة العربية.

ج) التكنولوجيا

تشمل كلمة "التكنولوجيا" المعرفة المادية وغير المادية والعمليات والأنشطة والسياقات الاجتماعية الثقافية. تأتي أساليب التكيّف مع تغير المناخ في شكل تكنولوجيا برامجيات غير مادية مثل خطط التأمين وأنماط تناوب المحاصيل أو المعرفة التقليدية؛ والتكنولوجيات "المادية" كأنظمة الري المناسبة، والبذور المقاومة للجفاف أو الأسوار البحرية. تظهر التجربة أن التكنولوجيا ليست محايدة تجاه النوع الاجتماعي، لا سيما في تغير المناخ. حيث يمكن أن ترسخ الظلم المناخي على الفتيات والنساء اللواتي لديهن وصول محدود إلى تكنولوجيا الاتصالات وسبل تعزيز تكنولوجياتهن الخاصة. إن التحيز الاجتماعي والثقافي،

---

[58] https://www.un.orgwomenwatchfeatureclimate_changedownloadsWomen_and_Climate_Change_Factsheet.pdf

[59] Ibid.,

[60] http://www.reliefweb.int/rw/lib.nsf/db900sid/ASAZ-7SNCA9/$file/UNDP_Mar2009.pdf?openelement

[61] http://www.energyandenvironment.undp.org/undp/index.cfm?module=Library&page=Document&DocumentID=5108

وانخفاض مستوى تعليم المرأة وتنقلها يزيد من مظالم تغير المناخ عليها. ينبغي في الوقت الحالي إعطاء الأولوية للحلول التكنولوجية المقترحة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والتي تعطي الأولوية لحماية الفئات الأكثر ضعفًا وتفضيلها على الحلول القائمة على السوق.[62] وضعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التكنولوجيا النظيفة في مركز الاستجابات العالمية لتغير المناخ، لكنها لم تأخذ في الاعتبار التفضيلات الجندرية للاستجابات التكنولوجية. تؤكد الحلول الفنية على الحاجة إلى الوقود الحيوي واحتجاز الكربون وتخزينه. لكن هذه ليست كافية لتلبية متطلبات تطوير اقتصاد منخفض الكربون. وعلى العكس من ذلك، يتنافس الوقود الحيوي على الأرض المطلوبة لمعيشة الأسرة ويزيد من ضعف النساء الريفيات الفقيرات وأسرهن[63]. غالبًا ما لا تتعلق التغييرات التكنولوجية بالقضايا التقنية فحسب، بل تتعلق أيضًا "بالتكنولوجيا الاجتماعية".

ح) التمويل

يُنظر إلى العدالة المناخية على أنها تشمل أنظمة تمويل المناخ "التوزيعية" و "الإجرائية" (Bulkeley et al.، 2013؛ Comim، 2008؛ Grasso، 2009؛ Paavola and Adger، 2006)[64]. تخصص العدالة التوزيعية التكاليف والفوائد، بينما العدالة الإجرائية تحددها علاقات القوى حول عمليات صنع القرار الخاصة بالتمويل. على السياسة العادلة حول تمويل المناخ أن تعي ان النساء والفئات ذات الدخل المنخفض في وضع غير مؤات في هيكل القوى هذا. وتتطلب العدالة المناخية أن يتم إشراكهم في صنع القرار والتنفيذ والوصول الفعال إلى التمويل المتعلق بالمناخ.[65]

ثمة معضلة حاليًا على المستويين الوطني والدولي: على االبلدان المتقدمة أن توفر التمويل الذي تحركه خطط التكيّف الوطنية (NAPs) إلى البلدان النامية. فهذه ليست ممثلة بالتساوي في مجالس إدارة صناديق المناخ متعددة الأطراف ولا تمثل مجتمعاتها المحلية بشكل كاف. ينتج عن ذلك تمويل التكيّف الذي غالبا ما تتم إدارته من قبل مصادر متعددة الأطراف وحكومات وطنية، ولكن هذا التمويل لا يصل إلى المجتمعات المحلية. تعكس نفس أوجه عدم المساواة المضمنة في العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلدان كيفية استخدام تمويل التكيّف.

تساهم الفئات ذات الدخل المنخفض بأقل قدر في تغير المناخ ولكنها تعاني أكثر من غيرها بسبب الصدمات البيئية التي تتفاقم بفعل العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014). ومن المسلم به أن هذا غير عادل. يتزايد تعريف التمويل المناخي الضروري للتكيف والتخفيف على أنه تمويل التنمية والحد من مخاطر الكوارث.

---

[62] https://www.un.orgwomenwatchfeatureclimate_changedownloadsWomen_and_Climate_Change_Factsheet.pdf

[63] https://www.kapsarc.org/research/publications/achieving-climate-goals-by-closing-the-loop-in-a-circular-carbon-economy/

[64] Ibid.,

[65] مجلة سياسة المناخ. سارة كولينبرندر وديفيد دودمان وديانا ميتلين. استخدام التمويل المناخي لتعزيز العدالة المناخية: السياسة والممارسة لتوجيه الموارد إلى المستوى المحلي. سبتمبر 2017.

يشمل تمويل المناخ المصادر العامة والخاصة والوطنية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف. ويتم تسليمها من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل السندات الخضراء ومقايضات الديون والضمانات والقروض الميسرة والمنح والتبرعات. تشرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تدفقات التمويل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. تنسق اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (SCF) تمويل المشاريع التي **تقلل الانبعاثات** وتعزز بالوعات الغازات الدفيئة **وتقلل من قابلية التأثر وتزيد من قدرة النظم البشرية والبيئية على الصمود أمام تأثيرات تغير المناخ**.

في اجتماع الأطراف COP15 في كوبنهاجن عام 2009، تعهدت الدول المتقدمة بتقديم 30 مليار دولار بين عامي 2010 و 2012 للبلدان النامية لغرض التخفيف والتكيّف، و 10 مليار دولار سنويًا حتى عام 2020. وتم تمديد ذلك حتى عام 2025 وفقاً لإتفاقية باريس 2015.

أمثلة على التمويل متعدد الأطراف للمناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

صندوق المناخ الأخضر (GCF)، الصندوق الخاص لتغير المناخ (SCCF) الذي يديره مرفق البيئة العالمية (GEF) ، **صندوق البلدان الأقل نمواً (LDCF)** ويديره مرفق البيئة العالمية لتنفيذ خطط التكيّف الوطنية للخمسين بلد الأقل نمواً في الأمم المتحدة، **وبرنامج UN-REDD للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية**، وصناديق تمويل المناخ **الثنائية** مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والتحالف العالمي لتغير المناخ التابع للاتحاد الأوروبي (GCCA+)، و الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وغيرها[66].

من الناحية القانونية، لا يمكن تقديم تمويل المناخ في كثير من الأحيان إلا للحكومات المركزية أو لضمانات سيادية. يُستثنى من ذلك المنظمات والمجتمعات المحلية التي يمكن أن تكون مفيدة في إجراءات التكيّف في كل من المناطق الريفية والحضرية. أظهرت التجربة أن الحكومات تتجنب في كثير من الأحيان العمل مع المستوطنات الحضرية غير الرسمية مما يؤثر سلبًا على فقراء الحضر. (ساترثويت وآخرون، 2007)[67].
علاوة على ذلك، يفضل المانحون المشاريع الضخمة لتجنب ارتفاع تكاليف معاملات المشاريع الصغيرة. كما يفضلون البنى التحتية "المادية" كالأسوار البحرية، بدلاً من البنية التحتية "غير المادية" مثل بناء القدرات وزيادة الوعي.

تشكل المعرفة الفنية المطلوبة للتوجيه من خلال الهيكل المؤسسي لتمويل المناخ وتنفيذ مشاريع التكيّف بفعالية عائقًا رئيسيًا تواجهه المنظمات المحلية، حيث لا يمكنها الحصول على تمويل التكيّف إلا من خلال الوسطاء. ينقل صندوق التكيّف وصندوق المناخ الأخضر وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية تنفيذ المشروع إلى الكيانات التي استوفت عملية الاعتماد وحصلت على وثيقة "عدم ممانعة" من

[66] https://www.un.orgwomenwatchfeatureclimate_changedownloadsWomen_and_Climate_Change_Factsheet.pdf

[67] مجلة سياسة المناخ. سارة كولينبرندر وديفيد دودمان وديانا ميتلين. استخدام التمويل المناخي لتعزيز العدالة المناخية: السياسة والممارسة لتوجيه الموارد إلى المستوى المحلي. سبتمبر 2017.

السلطة الوطنية المعينة. وتجد الحكومات المحلية والمجتمع المدني من الجنوب العالمي صعوبة في التبحر في تلك الهندسة المعمارية.

هناك حاجة لإعادة النظر في هيكل تمويل المناخ لتسهيل تدفقه إلى المجتمعات التي تحتاج إليه. ويجب تبسيط متطلبات الاعتماد المفروضة على المنظمات المحلية بحيث يتم تحقيق العدالة التوزيعية والإجرائية.

تتطلب السياسات المناخية التي تستدعي تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان النامية تمويلًا كبيرًا. وينبغي إجراء تحليل جندري لجميع بنود الميزانية والأدوات المالية لتغير المناخ لضمان الاستثمارات المراعية للنوع الاجتماعي في برامج التكيّف والتخفيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. اشترط صندوق المناخ الأخضر مؤخرًا على طلبات المنح إظهار كيفية دمج النساء في البرامج.

لا تشمل المسألة تخصيص الأموال فقط، وإنما تضم الجدل حول العولمة والتوجه نحو نقل التصنيع إلى البلدان التي توفر عمالة رخيصة مما يؤدي إلى ارتفاع غازات الاحتباس الحراري من الدفيئات في هذه البلدان. إن التوازن الدقيق بين جميع هذه الجوانب أمر أساسي لتحقيق عدالة النوع الاجتماعي في سياسات تمويل المناخ. ويحتاج تمويل التكيّف من أجل العدالة المناخية إلى إعادة توزيع الموارد من البلدان التي تنبعث منها غازات الدفيئة مسببة الاحتباس الحراري، إلى البلدان التي تعاني من آثاره الشديدة.

يجب أن تعالج السياسات التي تهدف إلى تصميم أدوات تمويل تغير المناخ بهدف تحقيق عدالة النوع الاجتماعي **الجوانب غير البيئية** مثل عدم المساواة في الحصول على السلع الاجتماعية والمادية؛ الفجوات بين الجنسين في التعليم والدخل واستخدام الوقت؛ والأدوار والمسؤوليات المتباينة بين الجنسين في الأسرة والمجتمع وأسواق العمل. بالإضافة الى ان صحة المرأة ورفاهها، وشبكاتها الاجتماعية، وسيطرتها على الموارد الاقتصادية، والوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية - جميعها تدعم قدرتها على الاستفادة من التمويل. تتطلب إدارة المخاطر والتأهب للكوارث والاستجابة لتحديات الطقس الناجمة عن تغير المناخ تمويلًا وموارد أخرى تتجاوز ما هو متاح للظروف العادية.

هناك حاجة إلى تغيير ثلاثة مستويات من التمويل المتعلق بالمناخ:

1. على صناديق المناخ متعددة الأطراف أن تبسط عمليات الاعتماد والموافقة للتأهل لتمويل التكيّف.

2. على الحكومات الوطنية إشراك المجتمعات والمنظمات المحلية في خطط التكيّف الوطنية الخاصة بها من خلال بناء قدراتها على جمع المعلومات واكتساب الموارد لتخطيط وتنفيذ تدابير التكيف. ويجب تعزيز التخطيط والميزانة الخضراء التشاركية على جميع المستويات.

3. على منظمات المجتمع المدني ان تعمل بشكل جماعي للحصول على الاعتماد من الصناديق متعددة الأطراف والمشاركة بشكل تعاوني في الأموال والإجراءات التي تتماشى معها. مثال على الشبكات التعاونية لإدماج النوع الاجتماعي في المشهد المناخي هو التحالف العالمي للعمل الأخضر والمساواة بين الجنسين

(GAGGA)، فهو يجمع منظمات المجتمع المدني معًا لتعزيز "الحقوق النسائية الشعبية ومنظمات العدالة البيئية (..) لتعزيز حقوق المرأة في الماء والغذاء وبيئة نظيفة وصحية وآمنة"[68].

الموافقة على تمويل المناخ لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب الصندوق(2003-2018)

الصندوق	الملايين بالدولار الأمريكي	المشاريع
صندوق التكنولوجيا النظيفة(CTF)	**864.8**	**10**
صندوق المناخ الأخضر(GCF)	**287.8**	**6**
مرفق البيئة العالمي 4، 5 ، 6 (GEF4, 5, 6)	**108.6**	**47**
صندوق التكيّف	**48.7**	**10**
الصندوق الخاص بتغير المناخ(SCCF)	**43.6**	**8**
صندوق البلدان الأقل نموا(LDCF)	**35.1**	**8**
برنامج التكيّف لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (ASAP)	**23.0**	**4**
الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة(GEEREF)	**16.6**	**1**
الشراكة من أجل جاهزية السوق	**11.0**	**6**
صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	**7.6**	**2**
التحالف العالمي لتغير المناخ(GCCA)	**34**	1

يجب معالجة العوائق التي تحول دون الوصول العادل إلى التمويل. ويشمل ذلك: (1) عدم الإلمام بمصادر وأدوات التمويل المناخي والمعرفة بها، (2) تعقيد آليات التمويل، (3) صعوبة تقديم مشاريع تجتذب المستثمرين خاصة المستثمرين من القطاع الخاص، و (4) انعدام تمكين الأطر التشريعية والتنظيمية.

خ) الحد من مخاطر الكوارث

تواجه النساء في حالات الكوارث مخاطر أكبر عند وضعهن في ملاجئ غير آمنة ومزدحمة بسبب نقص الأصول كالمدخرات أو الممتلكات أو الأراضي. عندما تضرب الأعاصير والفيضانات والكوارث الأخرى، تؤدي محدودية حركة المرأة إلى إعاقة منافذ الهروب وحصولها على الخدمات الصحية في المأوى. علاوة على ذلك، قد تسهم الملاجئ في مخاطر التعرض للإيذاء الأُسري والجنسي مما يفاقم من ضعف المرأة.

[68] تدعم حكومة هولندا التحالف العالمي للعمل الأخضر والمساواة بين الجنسين GAGGA . https://gaggaalliance.org/wp-content/ uploads/2020/05/PSENG.pdf

تظهر إحصائيات الأمم المتحدة أن 80% من النازحين بسبب تغير المناخ هم من النساء. إن أدوارهن في توفير الرعاية الأولية والغذاء والوقود تجعلهن أكثر عرضة للخطر عند حدوث الفيضانات والجفاف[69]. إضافة الى أنهن لا يتمتعن بنفس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للرجال، فإنهن يجدن صعوبة أكبر في التعافي من الكوارث التي تؤثر على البنية التحتية والاشغال والسكن.

تظهر البيانات أن أعداد الوفيات من النساء أكبر من وفيات الرجال أثناء وبعد الكوارث مباشرة. وتشير الدلائل الإحصائية إلى "الضعف الجندري المحدد اجتماعيا للنساء الموجود في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية اليومية " (Neumayer and Plümper 2007: 551). وبالتالي، فإن تمكين المرأة شرط أساسي للتأهب الفعال والعادل للكوارث.

يُعد إطار عمل هيوغو(HFA) لعام 2005 من المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث المحدث في سينداي، اليابان، في المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، جهدًا دوليًا مهمًا يسعى إلى وضع المساواة بين الجنسين في مركز التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث[70].

يُظهر تقرير التقييم العالمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) أن الأحداث المناخية القاسية العالمية قد تضاعفت في السنوات الأربعين الماضية، ويوضح تقرير UNDRR بشأن الخسائر الاقتصادية والفقر والكوارث أن 91% من الكوارث هي ذات منحى مناخي. هذا، وأن القدرة المحدودة على التكيّف مع آثار المناخ، يضاعف من المخاطر التي يشكلها الاحترار بدرجة 1.5 و 2 مئوية. وعلى إدارة هذه المخاطر أن تتجاوز الاستجابات لحالات الطوارئ من خلال وضع استراتيجيات وخطط لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المدى الطويل، والغذاء، والماء، وأمن الطاقة، والإسكان الميسور التكلفة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في الختام، يجب أن تكون العدالة المناخية مركزية في النقاش حول المناخ وفي اتفاقيات مؤتمر الأطراف. ولا يمكن أن تكون العدالة شاملة إذا تجاهلت نصف سكان العالم. وبالتالي، فإنه على سياسات المناخ والهيكل المؤسسي المرتبط بها إعادة توجيه تركيزها نحو **العدالة الجندرية** وليس الإنصاف فقط. يجب أن يعكس التمويل والإجراءات تمثيل المرأة واتخاذها للقرار في جميع الأمور وعلى جميع المستويات المتعلقة بتغير المناخ. يجب أن تكون البيانات والتقييمات المراعية للنوع الاجتماعي الأساس في اتخاذ القرار. وينبغي أن تضمن المشاركة اختيارات تكنولوجية سليمة اجتماعيًا وعادلة من حيث النوع الاجتماعي مع قيام المجتمعات المحلية بمساءلة حكوماتها باستخدام عدسات عادلة جندرياً في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ. ويجب أن يحدث ذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

[69] https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/end-violence-against-women/2014/poverty

[70] https://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/assets/toolkit/documents/UNDRR_Making%20Cities%20Resilient%20Report%202019_April2019.pdf

المراجع:

الحبيبة، أ. (2015) هل يمكن للعمارة التقليدية أن تخفف من درجات الحرارة المرتفعة في الخليج ؟، https: // theconversation.com/could-traditional-architecture-offer-relief-from-soaring-temperatures-in-the-الخليج 49760 ، 2019

Andrijevic، .M، Crespo Cuaresma، .J، Lissner، .T. et al التغلب على عدم المساواة بين الجنسين من أجل التنمية المقاومة للمناخ. نات كومون 11، 6261 (2020 .(https://doi.org/10.1038/s41467-020-19856-w

المركز العربي، واشنطن العاصمة، يارا م. عاصي. تغير المناخ في العالم العربي: تهديد وجودي في منطقة غير مستقرة. مارس 2021

البيئة العربية: التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير. التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016.

موجز الكربون. نمذجة المناخ - كيف تستكشف المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة تغير المناخ في المستقبل. زيكي هاوسفاذر. 2018

CIFOR، .CGIARالنوع الاجتماعي وتغير المناخ - الأدلة والخبرة. 2019

العمل المناخي، كير، أفيفا. مجموعة العمل المناخي للمرأة في التمويل. 2020

اسكوا. الصراع وتغير المناخ وتأثيرهما المتبادل المعزز على الاختلالات بين الجنسين في المنطقة العربية. بيروت، حزيران 2016

أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. إنسايت للبحوث والتحليل. الحوكمة والتعاون في مجال تغير المناخ في المنطقة العربية. عائشة الصريحي والدكتورة ماري لومي. 2019

تحالف للجميع: مذكرة مفاهيمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في اتفاقيات البيئة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأمم المتحدة، كوستاريكا.

منتدى البيئة والتنمية، 2016، ن. صعب وأ. صادق (محرران)، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، http://www.afedonline.org/webreport/ENG/afedreport2016-eng.htm

فريدريش ايبرت شتيفتونغ. النوع الاجتماعي وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - صلة أم معارضة؟ رونجا شيفر. 202

المواطن العالمي. فهم لماذا يؤثر تغير المناخ على النساء أكثر من الرجال. جو مكارثي. 2020

مؤسسة هاينريش بول. بيروت، الشرق الأوسط. آفاق 9 - تقييم الشواغل الجنسانية في مشاريع تغير المناخ في المنطقة العربية. فداء حداد. 2016

تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. الفريق العامل الثالث. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. تغير المناخ 2022. التخفيف من تغير المناخ. 2022

.IPCCالاحترار العالمي 1.5 درجة مئوية. تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
ماسون- ديلموت، ف. ، ب. زاي ، H.-O. Pörtner، D. Roberts، J. Skea، PR Shukla، A. Pirani،
R. Pidcock. 2018 ،C. Péan ،W. Moufouma-Okia

.JSTORتغير المناخ والعدالة بين الجنسين: السياسات الدولية والاستجابات القانونية بقلم باتريشيا كاميري مبوتي في موضوع تغير المناخ: القانون الدولي والحكم العالمي. حرره أوليفر سي روبيل وكريستيان روسشمان وكاثرينا روبيل شليشتينغ. 2022

.OECD iLibraryالنوع الاجتماعي والبيئة: بناء الأدلة والسياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أوكسفام. نشر العمل العملي. تغير المناخ والعدالة بين الجنسين. حرره جيرالدين تيري. 2009

موئل الأمم المتحدة (2012) حالة المدن العربية 2012: تحديات التحول الحضري، الطبعة الثانية

موئل الأمم المتحدة، نيروبي، الأمم المتحدة (2015) "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "، A / RES / 70/1 ، .www // :http

موئل الأمم المتحدة، البنك الإسلامي للتنمية، العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة. العمل المناخي المحلي في المنطقة العربية. 2019

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018) التكيف مع تغير المناخ في الدول العربية: أفضل الممارسات والدروس المستفادة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،
2٪20Disaster٪20and٪https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Climate
0 Resilience / المناخ٪ 20 Change / Arab-States-CCA.pdf، أغسطس 2019

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية (2013) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية العربية: مواجهة التحديات والتطلع إلى ما بعد عام 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية،
MDGS /https://www.undp.org/content/dam/rbas/doc٪ 20 / publications
Arab_MDGR_2013_English.pdf، أغسطس 2019

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إستراتيجية التكيف مع تغير المناخ وبرنامج العمل للسلطة الفلسطينية. 2010

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. موجز سياسات) GGCA النوع العالمي والعمل المناخي) 1. 2011

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. التكيف مع تغير المناخ الشامل للجنسين. أنيت والجرين، نينا راساكا ، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. 2017

شراكة .UNEP-DTU تقرير فجوة التكيف. تقرير علوم التكيف العالمي. 2021

) UNFCCCغير مؤرخ) المساهمات المحددة على المستوى الوطني كما أبلغت بها الأطراف ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، https://www4.unfccc.int/sites/submissions/INDC/Submissions٪20Pages/submissi ons.aspx 2019

تقرير الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2019) جعل المدن مرنة 2019: لمحة عن كيفية تقدم الحكومات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ، https://www.unisdr.org/campaign / resilientcities / الأصول / مجموعة الأدواتUNDRR_Making / documents / ٪ Cities20٪ Resilient20٪ Report20 ٪ 202019_April2019.pdf

UNISDR (2015)تقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث ، UNISDR، طوكيو ونيويورك

مراقبة هيئة الأمم المتحدة للمرأة www.un.org/womenwatch :المرأة والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ. 2009

بوابة الإنترنت للأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بنك عالمي. قرض سياسة التنمية الخضراء والشاملة والمرونة (P178324) وثيقة معلومات البرنامج PID. 2022

منظمة الصحة العالمية. النوع الاجتماعي وتغير المناخ والصحة 2014